ظاهرة استئجارالأراضي الزراعية في أفريقيا: الأبعاد والمخاطر

تثير ظاهرة استئجار الأراضي الزراعية في العالم الكثير من التسؤالات والمحاذير بشأن حجمها ونطاقها وأسبابها وتداعياتها المختلفة. وتقع قارة أفريقيا في قلب هذه الظاهرة الجديدة التي تصاعدت منذ الأزمة المالية العالمية عام 2007. ولاشك أن لهذه الظاهرة تأثيراتها على مصر والعالم العربي بشكل مباشر أو غير مباشر. فما هي أبعاد استئجار الأراضي الزراعية في أفريقيا؟ وما هي أسباب تصاعد استئجار الأراضي؟ وما هي المخاطر والمزايا من هذه الظاهرة؟ وما هي مظاهر انخراط الدول العربية فيها؟

أبعاد الظاهرة في قارة أفريقيا:

تعد ظاهرة استئجار الأراضي الزراعية ظاهرة قديمة تعود إلي عصور الاستعمار الأوروبي، لكن التحول في نقل الإهتمام من الزراعة المحلية إلي مزارع المسافات الطويلة ـ علي نطاق كبير ـ وفي تحول المياه والارض الخصبة إلي سلع ولم يعد الأمر يقتصر علي المحاصيل فقط. ومنذ عام 2008 تتزايد الوتيرة عالميا خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 40 %. وتتمتع أفريقيا في هذا الإطار بالكثير من الأراضي الخصبة الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية. فوفق المدير الإداري لمجموعة "كاروتوري غلوبال" الهندية "وساي راماكريشنا كاروتوري" فإن منطقة شرق أفريقيا تحتوي على 120 مليون فدان صالحة للزراعة، وهي تساوي نفس مساحة الأراضي الزراعية في الهند. وقدر المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء أن [15- 20 مليون هكتار] من الأراضي حول العالم قد اشترتها دول غنية او تفاوضت لشرائها في 2006، بما يشكل 20% حجم الاراضي الزراعية في كل الاتحاد الاوروبي، بقيمة اجمالية [20 -30 مليار دولار]. بينما قدر تقرير أصدره معهد أوكلاند المتخصص في أبحاث البيئة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية بكاليفورنيا في عام 2011، أن بعض صناديق الاستثمار بالجامعات الأمريكية تقوم بشراء أراضي زراعية شاسعة في أفريقيا، من أجل تحقيق أرباح استثمارية عالية، تتراوح ما بين 20% و40%، في صفقات غير خاضعة لرقابة حقيقية من قل الحكومات. ومن بين الجامعات الأمريكية جامعتي هارفارد وفاندربيلت وبعض الكليات الأخرى، التي تقوم بتحويل أرباحها عن طريق شركات إدارات الأصول في لندن بمساعدة مستشارين سابقين كبار في شركة مورغان غولد ساكس. وذكر التقرير أنه في عام 2009، تم شراء أو استئجار حوالي 60 مليون هكتار من الأراضي الزراعية في أفريقيا. ومن الأمثلة التي ذكرها التقرير تأجير شركة شركة أجريسول التي تعمل مع جامعة ايوا الأمريكية على عقد لاستئجار أراضي تبلغ مساحتها 325 ألف هكتار يقطنها لاجئون بوروندیون يزرعونها منذ 1972، مما تسبب في طرد هؤلاء اللاجئين، واستقدام عمالة من جنوب أفريقيا بدلاً منهم. ومن الأمثلة الأخرى قيام شركات من جنوب أفريقيا بشراء أراضي في موزمبيق التي تمتلك 7 ملايين فدان جاهزة للاستثمار الزراعي لصالح شركات غربية.

عوامل تزايد استئجار الأراضي الزراعية:

1- عوامل سياسية ومؤسسية:

- التغير في السياسات الاقتصادية الأفريقية: حيث تبنت معظم الدول الأفريقية والنامية عموماً سياسية التحرير الاقتصادي، وما ترتب عليها من انسحاب الدولة وتقدم مقابل لدور القطاع الخاص المحلي والأجنبي مع التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [FDI]، بما يعنيه من تراجع الدولة عن أدوارها في الاستثمار والتشغيل وإعادة توزيع الثروة. ونظراً لمحدودية الموارد المالية في معظم الدول الأفريقية وغياب القدرة على الاستثمار، فإن المورد الطبيعي الأهم الذي تمتلكه أفريقيا هو القطاع الزراعي. هو ما يعني أن الدول الأفريقية شجعت الاستثمار الزراعي باعتباره قاطرة التنمية المأمولة في ظل معدلات فر عالية، وزيادة سكانية مضطردة وموارد مالية ضئيلة.
- ارتفاع الأسعار والطلب على الغذاء عالمياً: أدت أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عامي 2007 و2008، لدفع العديد من الدول للبحث عن مصادر أخرى لامداد شعوبها بالغذاء غير الاستيراد، عن طريق الاتجاه للاستثمار الزراعي جراء نقص المعروض من الحبوب.

2- عوامل إقتصادية:

- الاحتياجات التنموية والاقتصادية: حيث تحتاج الدول الأفريقية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتنمية القطاع الزراعي الذي يحتل مكانة مهمة في اقتصاديتها غير المتطورة بعد. ونظراً لافتقاد الدول الأفريقية لرؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، فإن التركيز انصب بشكل كبير على محاولة جذبها من الخارج في أشكال متعددة، من أهمها استئجار الأراضي.
- تنافسية الأراضي: حيث تتميز الاستمثارات في أفريقيا بارتفاع العائد منها مما يجعلها سوقاً بكراً وجاذبة للاستثمارات. وتتميز الأراضي الزراعية في أفريقيا بتوافر مساحات شاسعة، وانخفاض تكاليف الأراضي، وعدم وجود قيود مشددة على كيفية وطرائق الاستخدام مع توقع ارتفاع أسعار الأراضي مستقبلاً بسبب تزايد عدد السكان عالمياً، ومن ثم ارتفاع الطلب على الغذاء. كما يعد انخفاض أجور الأيدي العاملة وضعف الاجراءات الرقابية الحكومة وانخفاض نسب الضرائب والجمارك من العوامل المهة الأخرى الجاذبة للاستثمار الزراعي في أفريقيا.
- أغراض ربحية وتجارية: دفعت الأزمة المالية العالمية العديد من الصناديق الاستثمارية إلى التركيز على بورصات السلع الزراعية، ثم الدخول لسوق الاستثمار الزراعي لهدفين الأول تحقيق أرباح عالية وبتكلفة قليلة، ومخاطر محدودة، وثانياً تجنب الرقابة الحكومية والملاحقات الإعلامية، التي أثارتها عمليات المضاربة في الأسواق المالية، والكشف عن فضائح مالية

3- عوامل ديموغرافية: حيث شهد العالم زيادة سكانية كبيرة مما سبب ضغطاً كبيراً على الموارد الطبعية وعلى رأسها الأراضي الزراعية. فقد زاد عدد سكان العالم بين عامي [1987-2007] بنسبة 34%ن ويتوقع إزديادهم من 6.8 مليار نسمة في 2010 إلى 9.2 مليار نسمة في عام 2050. ونتيجة لهذا انخفض متوسط مساحة الأراضي لكل فرد من 7.9 هكتار في عام 1900 إلى 2 هكتار في عام 2005، ومن المتوقع أن تواصل انخفاضها لتصل إلى 1.6 هكتار في عام 2050.

4- عوامل تكنولوجية: وتتمثل في الأساس في انتاج الوقود الحيوي. وهو احد أهم الاستخدامات الجديدة للأراضي الزراعية، وكان أحد أهم الأسباب وراء أزمة ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2008.

وتروج الدول الغربية بشكل عام للوقود الحيوي كبديل للنفط، وكسبيل لتقليل التلوث الناتج عن استخراج واستهلاك النفط.

5- عوامل مناخية: حذرت أوكسفام من ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى أكثر من الضعف حتى 2030، نتيجة تضاعف تكلفة المحاصيل الأساسية بنسبة تتراوح ما بين 120 و 180 %. وتأتي نصف هذه الزيادة المتوقعة من التغيرات المناخية الجارية في العالم، مثل الفيضانات والأعاصير وتغير مستويات سقوط الأمطار وظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث والتصحر والجفاف.

6- عوامل ثقافية: حيث تغيرت العادات الغذائية للعديد من الدول النامية [الصين- الهند- كوريا الجنوبية- دول الخليج]، وأدى فيها ارتفاع مستوى الدخل إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الغذاء، ورفع الطلب على الغذاء في النهاية.

المزايا المتحتملة:

1- دفع التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية: حيث تؤدي زيادة بنسبة 1% في نصيب الفرد من الدخل الزراعي لخفض عدد الفقراء فقرا مدقعا بنسبة تتراوح بين 0.6% الي 1.8%. كما أن الأسعار المرتفعة للمحاصيل الزراعية تزيد فرص المزارعين الأفارقة في زيادة ارباحهم، وتقوم بتشغيل الأيدي العاملة المحلية.

2- تكنولوجيا جديدة: والتي تجلبها الاستثمارات الأجنبية من أجل تطوير الأراضي الزراعية وتقنيات الري، بالإضافة لتدريب الأيدي العاملة المحلية على هذه الأساليب التكنولوجية الجديدة.

3- بنية تحتية أفضل: نتيجة التحسينات التي تدخلها الحكومات والشركات على طرق النقل والمواصلات وخدمات الكهرباء من أجل سهولة الاتصال بين مناطق الانتاج ومنافذ التسويق.

4- إيرادات ضريبية اضافية: والتي ستحصدها الحكومات الأفريقية نتيجة التعاقد مع الشركات الأجنبية، خاصة أن الضرائب تمثل نسبة قليلة من حجم الايرادات الحكومية في أفريقيا نتيجة الفقر المدقع وعدم خضوع أنشطة كثيرة للرقابة الحكومية وتخلف بنية الدولة القانونية والتنفيذية واستشراء الفساد.

المخاطر المحتملة:-

1- أزمة الغذاء والاحتياجات المستقبلية:- حيث تتزايد أعداد السكان بما يشكل ضغطاً على الموارد الأفريقية من الأراضي الزراعية، بالإضافة للندرة النسبية لموارد المياه والصراع حولها إقليمياً ووطنياً.

2- التأثير على المجتمعات المحلية:- حيث يؤدي استئجار الأراضي الزراعية إلى تجريد المجتمعات المحلية من أراضيها لصالح الجهات المستثمرة، بما يعنيه من منافسة بين الطرفين حول الموارد الطبيعية.

4- الضغط على الموارد الأفريقية من المياة: تهدد هذه الصفقات باستنزاف الموارد المائية المحدودة علماً بأن لجنة من علماء المناخ التابعين للامم المتحدة توقعت أن يعاني 220 مليون أفريقي من نقص اضافي في امدادات المياه بحلول عام 2020. *على جانب آخر، فإن لهذه الاستثمارات تأثيرها غير المباشر على العلاقات بين الدول النهرية،* حيث يتزايد الطلب على المياه، ويدفع بالدول لتعظيم كيمات المياه، وبناء السدود.

5- العلاقات غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب: فاستئجار الأراضي يعبر عن سيطرة رأس المال والشركات المتعدية الجنسيات على الاقتصاد العالمي، خاصة أن معظم الجهات التي تستأجر أو تشتري هذه الأراضي هي إما دول أو صناديق استثمار سيادية. كما أن شروط هذه الاتفاقات شديدة الاجحاف بحق الدول الأفريقية.

الدول العربية واستئجار الأراضي الزراعية:

تقوم الدول العربية باستثمارات ضخمة في مجال استئجار الأراضي في أفريقيا، وبالتحديد دول الخليج العربي الغنية وليبيا وحتى بعض الدول الأخرى كسوريا. فالسعودية شكلت فريق عمل في نوفمبر 2008 يتولى وضع خطط الاستثمار الزراعي ودعم المستثمرين السعوديين، وأسست صندوق دعم برأسمال 800 مليون دولار. وتدفع دول الخليج للانخراط في الظاهرة كونها مستورد صافي للغذاء، بينما لم تحقق تجارب الاكتفاء الذاتي المختلفة أهدافها، ولا الطلب المتنامي على الغذاء. بل واتخذت السعودية مثلاً قراراً بوقف زراعة القمح بحلول عام 2016 نظراً لتأثر المخرون الجوفي من المياه وقرب نفاده. وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الأمن الغذائي الخليجي من 12% عام 2001، إلى 8% فقط عام 2012، بينما زاد حجم الواردات الزراعية من 9 مليار دولار عام 2001 إلى 23.5 مليار دولار عام 2012. واتجهت دول مجلس لاستئجار الأراضي الزراعية في عام 2007 بعد أزمة الغذاء العالمية، وذلك لمواجهة مشكلتي العرض والأسعار. واتخذ التدافع الخليجي 3 أشكال رئيسية: صفقات تقوم بها الحكومات بصفتها، وصفقات تقوم بها الصناديق السيادية، وصفقات يعقدها رجال أعمال خليجيون لأغراض مختلفة.